

العلاقات الروسية الإيرانية بين تحديات التناقض الأيدولوجي ومقتضيات المصلحة القومية الفترة من 1979-2017م

صفاء جهاد ناظم

باحثة ماجستير العلوم السياسية

كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية - جامعة الإسكندرية

ملخص

استهدف هذا البحث التعريف بالعلاقات الروسية الإيرانية بين تحديات التناقض الأيديولوجي ومقتضيات المصلحة القومية في الفترة من (1979-2017م)، وقد تناولت الباحثة في الفصل الأول من الدراسة الراهنة: تاريخ الجذور التاريخية للعلاقات الروسية الإيرانية؛ وذلك في ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول: الحقبة القيصريّة، في حين تناول المبحث الثاني: العلاقات في حقبة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، واختتمت الباحثة الفصل الأول بتناول العلاقات الروسية الإيرانية عقب انتهاء الحرب الباردة، وسقوط الاتحاد السوفيتي، كما تناولت الباحثة في الفصل الثاني: من هذه الدراسة عملية صنع القرار في النظامين (الروسي والإيراني)، وتناولت في الفصل الثالث: الأيدلوجية السياسية في النظامين (الروسي والإيراني)، واختتمت الباحثة الدراسة في الفصل الرابع: بالدوائر المشتركة في العلاقات الروسية الإيرانية، وخلال الدراسة سعت الباحثة لخدمة هدف الدراسة المتمثل في: عدة تساؤلات تم ذكرها في بداية الدراسة في الفصل التمهيدي، وبناءً على ما سبق فقد توصلت الباحثة لعدد من النتائج والتوصيات اختتمت بها الدراسة سيتم إيجازها في هذا البحث.

Abstract

This research is aimed at the Russian Iranian relations between the challenges of ideological contradiction and the requirements of the national interest during the period from 1979-2017. In the first section of the research, the researcher discussed the history and historical roots of Russian-Iranian relations in three chapters. The first chapter discussed the Caesarean era, while the second chapter discussed the relations in the era of the Cold War between the United States and the Soviet Union. The researcher concluded the first section by dealing with the Russian Iranian relations after the end of the Cold War and the fall of the Soviet Union in the third chapter. In the second section of this study the researcher discussed the decision-making process in the Russian and Iranian regimes and covered the political ideology of the two regimes in the third section. The researcher concluded the study in the fourth chapter in the common grounds of Russian-Iranian relations.

During the study, the researcher sought to serve the aim of the research represented in several questions mentioned at the beginning of the study in the research introduction. Based on the above, the researcher reached a number of results and recommendations of the study that concluded the research, and they will be summarized in this article.

مقدمة الدراسة

لا تتفصل العلاقات الروسية الإيرانية عن السياق العام للعلاقات الدولية بوصفها تتحدد من خلال مجموعة من المحددات التي تتراوح ما بين الداخلية والخارجية، إلا أن المصالح وتفاعلات القوى بأبعادها المختلفة تظل هي المحدد الأهم لهذه العلاقات.

وقد شهدت السنوات التي أعقبت الثورة الإيرانية عام 1979م تفاعلات وتحولات في مسار العلاقات بين الجانبين؛ نتيجة محصلة التفاعل بين الجوانب الأيديولوجية والاعتبارات الجيوستراتيجية، فضلاً عن دور النسق الدولي والترتيبات الإقليمية في ديناميكيات هذه العلاقات بين (روسيا، وإيران)، حيث تحتل إحداهما (روسيا) مكانة متميزة في خريطة العلاقات الدولية، في حين تكتسب الأخرى دوراً متصاعداً في السياق الإقليمي المحيط بها بأبعاده المختلفة، سواء بمنطقة الشرق الأوسط، أو بظهيرها الخلفي في المحيط الآسيوي، وهو ما يعني أن استقرار الجزئيات المكونة للمشهد الكلي لهذه العلاقات يمكنه أن يؤدي إلى فهم أشمل للمسار العام لها.

فالجانبان وعلى الرغم من التباين الأيديولوجي إلا أن الملاحظ على مستوى العلاقات بينهم أنها تكتسب درجة من القوة؛ مما يثير التساؤل حول الخلفية العامة لهذا المستوى من المتانة والصلابة في العلاقات على الرغم من التباين الأيديولوجي بينهم؛ فإيران- وهي الدولة التي تنطلق على أساس رؤية أيديولوجية- تحيا في ظل ما يعرف بولاية الفقيه، في حين نجد روسيا قد انطلقت تاريخياً على مدار القرن العشرين في إطار أيديولوجيا شيوعية تناصب الدين العدا بشكل أو بآخر، وحتى أنه بعد التحول الذي شهده الاتحاد السوفيتي في اتجاه الانهيار، إلا أن وريثتها (روسيا الاتحادية) لم تتغير كثيراً عن المسار العلماني الذي يرى تقييد دور الدين في الحياة العامة بكافة مناحيها، وهنا ندرك حجم التباين الأيديولوجي بين اثنين من القوى العالمية والإقليمية، إلا أن اعتبارات المصالح المتشعبة والمتغيرة تجعل مسار العلاقات بينهما يتجه نحو التعاون في الكثير من الملفات الحساسة والهامة في العلاقات

الدولية، سواء على المستوى الاقتصادي أو الحيوستراتيجية بآسيا الوسطى ومنطقة بحر قزوين، أو في الدائرة الشرق أوسطية بما يثير التساؤل حول الاعتبارات المسيطرة على هذه العلاقات.

وقد وصلت العلاقات بين روسيا وإيران إلى درجة متقدمة من التقارب الاستراتيجي، كان لها أثر كبير في العديد من القضايا الإقليمية والدولية.

وفي هذا السياق بدت الأيديولوجية التي تبنتها النخبة الإيرانية الجديدة بقيادة: (روح الله الموسوي الخميني) محل تعارض مع الشيوعية، والتي كان الاتحاد السوفيتي مهذاً لها؛ مما أثر بدوره على العلاقات الروسية الإيرانية.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن العلاقات الروسية الإيرانية تضرب بجذورها في عمق التاريخ بين البلدين، ولاسيما إلى عصر الامبراطورية الأحمينية، والتي ارتبطت بعلاقات مع السكيثيين، لكن على الرغم من هذا فإن العلاقات الرسمية بين البلدين تعود إلى عصر الامبراطورية الروسية التي تزامنت مع الدولة الصفوية (إيران)، حيث خاضت روسيا القيصرية عدداً من الحروب ضد الصفويين، حيث قامت باحتلال أراض تابعة للصفويين، إلا أن حقبة الحرب الباردة، وخلال حقبة الاتحاد السوفيتي لم تستقر العلاقات بين الجانبين بشكل جيد، حيث كان شاه إيران معارضاً للشيوعية؛ فقام بممارسات قمعية ضدها، حيث كانت توجهاته نحو الغرب الليبرالي الرأسمالي بشكل أقوى من توجهاته نحو الاتحاد السوفيتي، أما خلال الفترة التي أعقبت الثورة الإيرانية فقد تحسنت العلاقة بين البلدين بعد الإطاحة بحكم الشاه (محمد رضا بهلوي)، واستيلاء (آية الله الخميني) على الحكم في إيران.

وقد اتسمت العلاقات بين الجانبين بالتحويلات على مختلف عهدها، ففي نهاية عهد المرشد الأعلى للثورة الإيرانية، وسقوط الاتحاد السوفيتي اتجهت (موسكو) و(طهران) نحو تعزيز العلاقات الثنائية انطلاقاً من التشابه الهيكلي فيما بينهما، الأمر الذي أسهم في تحقيق درجة متقدمة من التقارب الذي وصل إلى المستوى الاستراتيجي، حيث تعددت جوانب هذا التقارب على المستوى الاقتصادي التجاري والدبلوماسي... إلخ، فبجانب معاناة الاقتصاد الروسي والإيراني من عدة مشكلات نتيجة للموقف الدولي تجاه كل منهما يمكن الإشارة إلى هاتين الدولتين بوصفها تتشابه في كونهما خارج السياق الغربي، بل إنهما في حالة تمرد وعداء تاريخي مع الغرب بقيادة الولايات المتحدة، فضلاً عن اتجاه كليهما بعيداً عن النهج الديمقراطي مع ترسيخ نظم ديكتاتورية قائمة على توجهات أيديولوجية مع دور مركزي للقيادة الحاكمة (الإديسي، 2005م).

مما سبق- وبجانب عوامل أخرى متعددة كالمصالح الاستراتيجية- جاء التوجه الروسي الإيراني نحو تعزيز هذا التقارب.

وعلى الرغم مما سبق إلا أن الرؤى الروسية والإيرانية لا تعرف التوافق في وجهات النظر إلا في نطاق محدد من القضايا كالحالة السورية، وقضايا الشرق الأوسط؛ إذ تبتعد المسافات نسبياً بين الموقف الروسي والإيراني على جبهة بحر قزوين، وسباق النفوذ في منطقة آسيا الوسطى، وهنا تجدر الإشارة إلى حالات من المد والجزر في العلاقات الروسية الإيرانية، فبعد ثورة البلشفيين عام 1917م، والذين وقفوا ضد السياسة "القيصرية" الاستعمارية، وأعادوا إلى إيران الأراضي التي اقتطعتها منها الامبراطورية الروسية فإن إيران بقيت ميدانا للتنافس بين السوفييت والأتراك والبريطانيين ثم الأمريكيين في مرحلة تالية، إلا أنه في أعقاب الثورة الإيرانية عام 1979م نجد تحسناً قد طرأ على هذه العلاقات، فقد استقبل "الخميني" السفير الروسي في (طهران) "فلاديمير فينوغرادوف" أكثر من مرة، لكن العلاقات (الروسية-الإيرانية) ساءت بشكل ملحوظ بسبب الاجتياح الروسي لأفغانستان، وكذلك بعد تقديم المساعدات العسكرية والتقنية والاستخبارية الروسية لنظام صدام حسين خلال الحرب (العراقية- الإيرانية)، وبدأ الحديث في (طهران) عن "الشیطان الأكبر" أمريكا، و"الشیطان الأصغر" روسيا، وتجدر الإشارة إلى الدور الذي أدته متغيرات البيئة الدولية خلال هذه الحقبة المتعاقبة، الأمر الذي يتصل بدوره حتى المرحلة الحالية من عمر السياسة الدولية، فتنحرك كل من (موسكو) و(طهران) في إطار مساع تستغل من خلالها التطورات التي تطرأ على الساحة الدولية نحو ما يشبه أجواء الحرب الباردة، فلم تقتصر مصادر الصراع على الموارد أو الحدود كما هو الحال تاريخياً، بقدر ما يمتد لأبعاد أيديولوجية، فضلاً عن الصراعات على النفوذ، وهو ما نجد صداه في السلوك الروسي والإيراني بمنطقة الشرق الأوسط، فضلاً عن السلوك الروسي تجاه مشكلة القرم والظهور بدور المناوئ للنفوذ الغربي، وبعبارة أخرى: فرغم الإطار العام للعلاقات (الروسية- الإيرانية) الذي يكتسي بطابع التقارب المصليحي الاستراتيجي، إلا أن العلاقات بين الطرفين تمر بشكل مستمر بمراحل من التجاذب والتناظر حول العديد من القضايا، فهي تمثل حقيقي لمقولة: "لا صداقة دائمة ولا عداوة دائمة"، بل مصالح دوماً (نعناع، <http://falsharq.com>).

وهنا تجدر الإشارة - أيضاً - إلى أن الشراكة (الروسية- الإيرانية) تمثل بالنسبة لموسكو استراتيجية، تتطور لاحقاً في المجالات التي ترى أمريكا أنها- واستناداً إلى اتفاقيات دولية سابقة حول

إيران- مناطق رمادية (نزاعات لا ترقى إلى مستوى مواجهة تقليدية أو مواجهة بين دولتين، وتتوسل القوى الرجعية بهذه النزاعات لتقويض النسق الدولي)، هذا لا يعني أن موسكو قد تخلت تمامًا عن السياسة الاستراتيجية التي اقترحتها مجلس الأمن من أجل كبح الطموحات السياسية العسكرية الإيرانية، لكن مراجعة هذه السياسة والعودة عنها تجري على مرأى منا، ونجاح هذه الخطوات قد يؤدي إلى تقارب غير مسبوق بين طهران وموسكو (ديمتري، 2016م).

على أن هذا التحول في العلاقات الثنائية بين الجانبين قد ارتبط بالسباق العام الذي شهده العقد الأخير من مرحلة الحرب الباردة، فمع انفراط عقد الاتحاد السوفيتي فإن روسيا الاتحادية تسعى إلى الحفاظ على نفوذها مع الدول التي خرجت منها، وحصلت على استقلالها وعبر العديد من العناصر والمرتكزات التي لا زالت محتقظة بها، لاسيما الجاليات الروسية والقواعد العسكرية؛ لذا ليس من السهل أن تترك روسيا الاتحادية هذه الدول نهبا لأطماع إقليمية دولية، لكن الأحداث السياسية تسارعت وهذه الدول تحمل العديد من مغريات القوى الإقليمية والدولية؛ لذا فقد قرر حلف الناتو ضم العديد من الدول التي كانت حتى وقت قريب تابعة للكتلة الشرقية؛ مما مكن الحلف من الاقتراب من حدود دولة كانت إحدى القوتين العظمتين في العالم، وهو ما يثير حفيظتها؛ لذا حاولت روسيا أن تتمسك بعلاقات مع إيران هادفة من وراء ذلك إيجاد نوع من التعويض من الإحباطات التي منيت بها سياستها الخارجية، كما أن قيام علاقات تعاون بين روسيا الاتحادية وإيران سيكون حلاً لكثير من المعضلات، خصوصاً وأن إيران بدأت تغلب مصالحها الاستراتيجية على الاعتبارات الأيديولوجية، فقد عدت إيران ما يجري في الشيشان شأنًا روسيًا داخليًا، وليس حربًا بين المسيحية والإسلام، الأمر الذي ولد ارتياحًا كبيرًا لدى روسيا، وفي الوقت نفسه تنظر روسيا إلى الدور الإيراني على أنه منافس للدور التركي والصيني والإسرائيلي، شرط أن يتحقق تعاون إيراني روسي بشأن استثمارات ثروات بحر قزوين، يحمل في طياته الكثير من المشاكل بين الدول المطلة عليه حول تقاسم الثروات فيه.

لذا تسعى كلا الدولتين إلى إيجاد نوع من التعاون بشكل ينعكس إيجابيًا على الاستقرار السياسي في المنطقة من أجل إبعاد القوى الإقليمية والدولية عن هذه المنطقة الحيوية من العالم؛ لذا فإن المصالح الإيرانية التقت في ظل المتغيرات الدولية الجديدة مع المصالح الروسية في التعاون والتنسيق في هذا المجال، وتسعى روسيا الاتحادية إلى إيجاد محور مناهض لتوجهات الولايات المتحدة الأمريكية التي استغلت حلف الناتو للتوجه إلى المنطقة.

وعلى هذا فإن إيران تحاول أن تستثمر تعاونها مع روسيا الاتحادية من أجل أن يكون لها دور إقليمي ذو وزن سياسي كبير، لاسيما وأنها تواجه تحدياً واضحاً من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك الحال بالنسبة لروسيا الاتحادية، حيث بدأت بالفعل تحالف غير معلق بين إيران وروسيا الاتحادية، تجهز بموجبه روسيا الاتحادية إيران بالأسلحة والتقنية النووية وتقنية الصواريخ الباليستية والتأييد السياسي، حيث إن روسيا الاتحادية لا زالت دولة دائمة العضوية في مجلس الأمن لها حق الفيتو، ونظراً لسعة مساحة إيران وقيمتها الجيوستراتيجية العالمية، وامتلاكها سواحل بحرية طويلة على الخليج العربي فإن روسيا الاتحادية رغم اختلافها مع إيران على الكثير من القضايا الإقليمية إلا أن مصلحتها تستوجب تطويق آفاق التعاون مع إيران، واستخدام هذا الحلف غير المعلن كنافذة لمواجهة النفوذ الأمريكي.

ولعل فيما سبق ما عزز عودة روسيا لتؤدي دوراً فاعلاً في العلاقات الدولية، فقد جاءت هذه العودة قائمة على رؤية استراتيجية مثلت مركزاً محورياً للتحول في السياسة الروسية بشكل أوسع بما يمكن أن نفهمه على ضوء العائد المباشر للتعاون فيما بينهما وبما يخدم المصلحة الوطنية لكلا البلدين، كما حددتها القيادة السياسية بهما (الحمداني، 2012: 34).

أهمية الموضوع

على الرغم مما يبدو من تناقض أيديولوجي بين روسيا وإيران، إلا أن مسار العلاقات فيما بينهما، والدرجة المتميزة من التعاون الاقتصادي والأمني،... وغيرها من الملفات، تجعل من دراسة هذه العلاقات على درجة عالية من الأهمية؛ نتيجة للتداعيات الناتجة عن تأثر المحيط الإقليمي لكل من روسيا وإيران بدرجة التنسيق فيما بينهما، وهو ما نجد صداه في قضايا الشرق الأوسط، حيث مثل الانخراط الروسي في القضية السورية - على سبيل المثال - والتي تعد محطة لتحول عميق في اتجاه الصراع الذي تشهده سوريا منذ عام 2011م؛ إذ مثل الدعم الروسي بالتنسيق مع الجانب الإيراني تعزيزاً لموقف الرئيس السوري (بشار الأسد) في مواجهة المعارضة، وقد انعكس ذلك التنسيق على تعقيد الصراع الأهلي في سوريا على بقية قضايا الشرق الأوسط، كاليمن والصراع (الإيراني الخليجي)، حيث مثل التنسيق (الروسي الإيراني) عاملاً معززاً للموقف الإيراني في هذه المعادلة، وهنا تكمن أهمية دراسة العلاقات (الروسية الإيرانية).

أما على المستوى الأكاديمي: فيتوقع أن تضيف الدراسة بعد الانتهاء منها دعمًا للمكتبة العربية فيما يخص دور الأيديولوجيا في العلاقات الدولية.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

تتمحور إشكالية الدراسة حول تساؤل رئيس قوامه:

إلى أي الاعتبارات كانت الغلبة في محددات العلاقات (الروسية الإيرانية)، اعتبارات التباين الأيديولوجي أم اعتبارات المصلحة القومية؟
ويندرج تحت هذا التساؤل الرئيس العديد من التساؤلات الفرعية، أهمها:

1. إلى أي مدى تؤثر الاعتبارات الأيديولوجية في السياسة الخارجية لكل من روسيا وإيران؟
2. ما أدوات السياستين الخارجيتين (الروسية والإيرانية)؟
3. كيف انعكس التباين الأيديولوجي على السياسة (الروسية والإيرانية) تجاه القضايا الدولية؟
4. ما تأثير الثورة الإيرانية على مسار العلاقات بين البلدين؟
5. ما دوائر تلاقي السياستين الخارجيتين (الروسية والإيرانية)؟
6. إلى أي مدى أثر هذه التحول في صورة النسق الدولي على مجرى العلاقات (الروسية الإيرانية)؟
7. هل يمكن القول إننا بصدد محور (روسي إيراني تركي) جديد؟

النطاق الزمني للدراسة

تغطي الدراسة نطاقًا زمنيًا يمتد منذ فترة 1979م إلى 2017م، حيث مرحلة ما بعد الثورة الإيرانية التي قامت عام 1979م وحتى وقتنا الراهن؛ وذلك لأن العلاقات (الروسية الإيرانية) انعطفت في أعقاب هذه الثورة نحو شكل جديد من العلاقات التي تقلبت وفقًا لتوجهات المصالح.

منهج الدراسة

تقتضي ضرورة البحث العلمي عند دراسة أي ظاهرة، لا سيما في مجال الدراسات الإنسانية تحديد الأداة المنهجية لتكون وسيلة للوصول إلى نتائج منطقية بصددها، كون المنهج ما هو إلا الطريقة التي توصل الباحث إلى حقيقة ما؛ لذلك تم الاعتماد على (المنهج الاستقرائي)، الذي يعتمد على الملاحظة لوصف الواقع، حيث يفيد في دراسة العلاقات (الروسية الإيرانية)، والتفاعل بين

منظومة المصالح والخلفيات الأيديولوجية لدوائر صنع القرار لدى الجانبين، وأثر ذلك على العلاقات بين الجانبين في الدوائر الجغرافية المختلفة، وفي هذا السياق فإن المنهج الاستقرائي سوف يمكننا من استقراء جزئيات العلاقات (الروسية الإيرانية) وتفصيلاتها، وصولاً إلى نتائج عامة تمكننا من الحكم على مسار العلاقات، والوقوف على نتيجة كلية للتناقض الأيديولوجي، ومقتضيات المصلحة القومية بين الجانبين.

ويعالج البحث موضوع الدراسة من خلال أربعة محاور على النحو الآتي:

- المحور الأول: الجذور التاريخية للعلاقات (الروسية الإيراني).
- المحور الثاني: عمليات صنع القرار في النظامين (الروسي والإيراني).
- المحور الثالث: الأيدلوجية والسياسية في النظامين (الروسي والإيراني).
- المحور الرابع: دوائر العلاقات (الروسية الإيرانية).

وفيما يأتي عرض للمحاور أعلاه:

أولاً: الجذور التاريخية للعلاقات (الروسية الإيرانية)

ترتبط الحقبة القيصريّة تاريخياً بالدولة الروسية منذ منتصف القرن السادس عشر، وتحديدًا فترة حكم (إيفان الرابع) أول من لُقّب بالقيصر عام 1533م، وخلال هذه الفترة وحتى الحرب العالمية الثانية توسعت الامبراطورية الروسية القيصريّة، وتمددت عبر توسع روسيا شرقاً في سيبيريا، بالإضافة إلى عدة حروب على السويد والكونولث البولندي اللتواني، والعثماني؛ مما أسهم في بروز روسيا كواحدة من القوى العالمية الكبرى (الحمد، 2016: 9).

أما تاريخ العلاقات الروسية الإيرانية فيرجع إلى قرون مضت، وهي العلاقات التي تنوعت ما بين الأنماط التعاونية والصراعية عبر التاريخ، فمع تغيّر الحكومات والأنظمة الحاكمة لدى البلدين اتخذت العلاقات فيما بينها اتجاهات مختلفة ما بين السلم إلى الصراع، الأمر الذي ارتبط بتوازنات القوى، فضلاً عن التوازن الاقتصادي والسياسي فيما بينهما، ورغم أن العلاقات بين روسيا وإيران تضرب بجذورها لجُعبٍ تاريخيةٍ قديمةٍ إلا أن الباحثة ركزت في هذا الفصل على ثلاث مراحل تاريخية أساسية حتى يمكن فهم واقع هذه العلاقات في ضوء نقاط البحث الحالي بشكل محدد؛ لأن العلاقات بين روسيا وإيران تتحدد في ضوء المصالح التي تحدها دوائر صنع القرار لدى الجانبين في المقام الأول، وقد شهدت العلاقات بين روسيا وإيران تنوعاً ما بين التجارة والحروب، وعلى وجه الخصوص

مدة حكم الصفويين في الفترة بين 1501 إلى 1722م، الأمر الذي مثّل الأساس الذي قامت عليه العلاقات فيما بينهما لاحقاً، حتى أصاب الضعف حكم الصفويين، وحل محلهم القاجار في حكم بلاد فارس حتى عام 1925م، وخلال حكم القاجار، انخرطت روسيا وبلاد فارس في العلاقات الثنائية، والتي تراوحت بين نمطي الصراع والتعاون، وخلال تلك المرحلة تم اعتماد أول سفير إيراني لدى روسيا وهو السفير "ميرزا أبو الحسن خان إلشي الذي تولى بعد ذلك وزارة الخارجية في الفترتين من (1933-1834م)، و(1838-1845م).

وتميّزت الفترة الممتدة من القرن الثامن عشر وحتى أوائل القرن التاسع عشر بسيطرة واضحة لنمط الصراع على العلاقات الروسية الإيرانية؛ حيث تعرضت إيران لهجمات من جانب من البرتغال وبريطانيا وهولندا من ناحية الجنوب، بالتزامن مع احتلال روسيا للأجزاء الشمالية من بلاد فارس. وقد أدى العامل الجيوبوليتيكي دوراً بارزاً في المسار التاريخي للعلاقات الروسية الإيرانية خلال هذه المرحلة التي عُرفت بالمرحلة الإمبريالية؛ فقد احتلت روسيا التي كانت قوة مهمة خلال تلك الحقبة الأجزاء الشمالية من بلاد فارس بعد أن أدركت عجز أسرة (قاجار) عن الدفاع عن كلا الجبهتين (الشمالية والجنوبية) اللتين كانتا تتعرضان لهجمات من جانب عدد من الجيوش الأوروبية، وقد أسفر ذلك عن اندلاع الحرب الروسية الفارسية في الفترة من عام 1804 إلى 1813م.

ورغم أن الحرب الروسية الفارسية كانت تعكس الصراع على التفوق في منطقة القوقاز التي يرجع تاريخها إلى زمن بطرس الأكبر وندير شاه، إلا أن النزاعات بين الجانبين تأثرت بالمناورة الدبلوماسية للقوى الأوروبية خلال عصر نابليون بقدر ما تأثرت بالتطورات التي شهدتها ميدان المعارك. ومع تواصل الضغط الروسي على إيران داخلياً قبلت قبائل من القوقاز الوسطى، والأوسيتيين واللزجيين الخضوع لروسيا عامي (1802 و1803م)، في حين قبلت قبائل منجربيا Mingrelia هيمنة الروس عام 1804م، و ميريتي Imereti عام 1810م، حيث اضطر شافع فتح علي شاه إلى توقيع معاهدة جولستان التي كتبها الدبلوماسي البريطاني السير "غور أوسيلي" مع روسيا، والتي أشرف عليها "نيكولاي فيودوروفيتش رتشف"، وقد عبّرت هذه الاتفاقية بشكل واضح عن ضعف الدولة الفارسية وقوة الدولة الروسية ما تجلّى في هزيمة الجيش الفارسي، ووفقاً لمعاهدة جولستان استولت روسيا على مناطق كاراباخ وغانجا وشكين وشريفان ودريند وكوبا وباكوا، بالإضافة إلى جزء من طالش وحسن لينكوران (Rashidvash, 2013: 219).

ومن دلالات ضعف القيادة الفارسية التي عبرت عنها الاتفاقية أنها تخلت عن كافة مطالبها، ورفعت يدها عن (داغستان وجورجيا ومنغوليا وإيميرتيا وأبخازيا)؛ ومن ثم فقد شكّلت معاهدة جولستان هزيمة كارثية لبلاد فارس ضد روسيا، وهو الأمر الذي استمر لمدة عقود لاحقة حتى تم التوقيع على معاهدة "تركمان شاي" عام 1828م (Idem, P. 250).

وبغض النظر عن آثار المعاهدة، فقد فقدت إيران جميع حقوقها في التنقل في بحر قزوين، في الوقت الذي اكتسبت فيه روسيا حقوق نشر أسطول عسكري في بحر قزوين، ورغم ذلك فإن المعاهدة قد شجعت على دعم التجارة الحرة بين الجانبين (الروسي والفارسي)، كما أنها منحت روسيا الحق في ممارسة الأعمال التجارية كما تشاء في بلاد فارس، ومن الناحية السياسية وعدت روسيا أيضاً بدعم "عباس ميرزا" وريث العرش بعد وفاة والده "فتح علي شاه"، ومع ذلك فقد دعمت روسيا "محمد شاه"، الذي كان متأثراً بالروسية بدرجة كبيرة.

وقد مرت العلاقات الروسية الإيرانية في حقبة الحرب الباردة بأكثر من نمط تأثرت في مجملها بعدد من العوامل التي وقفت في مقدمتها المصالح بطبيعة الحال، فضلاً عن التأثير الكبير لدور العامل الأيديولوجي الذي انطلقت منها الثورتان الروسية عام 1917م، والإيرانية عام 1979م؛ ومن ثم فلم تستقر وتيرة العلاقات بين الجانبين على شكل واحد خلال هذه المرحلة، الأمر الذي يجعلنا نتناول العلاقات بينهما عقب كل ثورة.

أ) العلاقات الروسية الإيرانية بعد الثورة الروسية

مع اندلاع الثورة البلشفية في روسيا 25 أكتوبر أو 7 نوفمبر بالتقويم الجديد من عام 1917م دخل التاريخ العالمي - وليس الروسي فحسب - حقبة جديدة أُلقت بظلالها على مسار العلاقات الدولية بشكل عام، وقد مثلت هذه الثورة محطةً فارقةً في التاريخ الروسي، والعلاقات الدولية بشكل عام، فقد تأسس على إثرها الاتحاد السوفيتي عام 1922م (العلواني، 2016).

وقد تكون في البداية من اتحاد عدد الجمهوريات التي تبنت الأيديولوجيا الاشتراكية حيث شهدت المرحلة التالية على تأسيسه محاولات دائمة لتوظيف البعد الأيديولوجي الذي انطلقت منه الثورة الروسية؛ وذلك في إطار جغرافي لم يكتب له الاستقرار حيث تغير من وقت لآخر.

ونتيجة للمكانة الجيوستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط اهتمت السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي بها؛ وذلك في إطار التنافس الدولي على هذه المنطقة، فعمدت السلطة الروسية على التواصل

مع المنطقة من خلال استغلال الظروف التاريخية التي عاشتها المنطقة والخبرات السلبية لشعبها تجاه الغرب بشكل عام نتيجة الحركة الاستعمارية التاريخية ومعاناتهم منها، وهو ما عبر عنه فلاديمير لينين في رسالته إلى مسلمي روسيا والشرق، والتي أكد خلالها أن "للعرب وكافة المسلمين الحق في أن يكونوا سادة على أوطانهم، وأن يقرروا مصائرهم بالمنطقة التي يرغبونها" (شليبي، 2013: 9).

ورغم تراجع الاهتمام بالشرق الأوسط في السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي، خلال مرحلة حكم (جوزيف ستالين) في الفترة (1923-1953م) نتيجة انخراط روسيا في عهده بحروب عديدة على الساحتين (الأوروبية) و(الآسيوية)، فضلاً عن اعتقاد ستالين بأن حركات التحرر الوطني في العالم العربي لا تملك الوعي الذي يمكن لموسكو أن تعول عليه، رغم كل ذلك إلا أن انطلاق الحرب الباردة بين القطبين الأمريكي والسوفيتي فُرض على موسكو معطيات جديدة مرتبطة بتنشيط سياستها في الشرق الأوسط والدخول في منافسة عارمة على النفوذ في هذه المنطقة مع واشنطن، وهو ما أسهم في تشكيل علاقات شهدت تقارباً شديداً بين روسيا وعدد غير قليل من بلدان الشرق الأوسط، ربما على مدى تاريخ علاقة روسيا بهذه المنطقة بأكملها (راشد، 2013: 10).

وفي السياق العام للسياسة العالمية وتداعياتها على منطقة الشرق الأوسط كانت إيران جزءاً أصيلاً من اهتمامات السياسة الخارجية السوفيتية خلال فترة الحرب الباردة؛ فبجانب العامل الجيوستراتيجي أدى العامل الأيديولوجي دوراً بارزاً في هذا الإطار، فالثورة الروسية منذ انطلاقتها رفعت شعار "دعم القوى الثورية حول العالم"، فضلاً عن توسيع نطاق الرقعة الشيوعية حول العالم من خلال الحركات الثورية التي حصلت على استقلالها أخيراً، وأبدت ميلاً نحو الفلسفة الاشتراكية، وقد وجدت لذلك أصداء واضحة في الأقاليم المجاورة وفي مقدمتها بحر قزوين.

وقد أصبحت منطقة الشرق الأوسط ميداناً واسعاً للصراع الدولي خلال هذه المرحلة (Soviet and Chinese Communist Strategy: 13)، بل إن الأمر شمل نطاق أوروبا الشرقية المجاورة لحدود الاتحاد السوفيتي، وهو ما أسهم في تشكيل سياسات التحالف التي شهدتها هذه المرحلة، وأدى خلالها العامل الأيديولوجي حجر الزاوية من خلال مساعي موسكو توظيفه خدمة مصالح السياسة السوفيتية في هذه المرحلة (Lionid Gebianski, 2006: 19).

وبالطبع لم تكن إيران استثناءً من ذلك السياق، وهو ما أسهم في توتر العلاقات السوفيتية الإيرانية، فعندما تأسس الاتحاد السوفيتي لأول مرة بعد الثورة البلشفية عام 1917م، بُذلت محاولات شيوعية حتى عام 1920م من أجل نشر الشيوعية في إيران.

وقد أدركت إيران أن في هذه ما يهدد أمنها، وبخاصة عندما تعرضت لغزو بريطاني سوفيتي عام 1941م، الأمر الذي غذى النزعة العدائية من جانب إيران للاتحاد السوفيتي، لاسيما وأن الإيرانيين كانت تترسخ لديهم قناعة بأن السوفييت كانوا وراء الانتفاضة الآذرية في الفترة (1945 - 1946م) في الأجزاء الشمالية من إيران (Defense Intelligence Report, 1980).

مما أدى إلى استمرار مخاوف الشعب الإيراني من السكان الآذريين ذوي النزعة الانفصالية داخل البلاد حتى اليوم، وبخاصة بعد أن اتخذت القوات الروسية مواقعها داخل أذربيجان؛ إذ بدأت إيران والاتحاد السوفيتي جولات المفاوضات التي منحت الاتحاد السوفيتي العديد من التنازلات النفطية، وجعلت إيران تعترف بالحكم الذاتي لأذربيجان، وفي المقابل، قَبِلَ الاتحاد السوفيتي سحب قواته من إيران في مايو 1946م (Brenda Shaffer, 2000: 451).

ب) الثورة الإسلامية وتأثيرها على العلاقات الروسية الإيرانية

مع تراجع الأوضاع في إيران تحت حكم الشاه محمد رضا بهلوي اندلعت في إيران ثورة عامة ضد بهلوي، وقد شاركت في هذه الثورة كافة فئات الشعب الإيراني، إلا أن رجال الدين كان لهم الدور الأبرز في هذه الأحداث، الأمر الذي انعكس على تشكيل النظام السياسي وتوجهاته داخلياً وخارجياً، ولعل أبرز التغيرات التي شهدتها السياسة الإيرانية هو هذا التغير الجذري في علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي بدا لقادة الاتحاد السوفيتي أنه ربما يخدم المصالح الروسية، وأنه قد يُمهد الطريق لتشكّل علاقات صداقة بين روسيا وإيران، حيث سعت موسكو للدفع في هذا الاتجاه، وهو ما فتح بالفعل آفاقاً للتعاون بين الجانبين الإيراني والروسي؛ وذلك رغم تباين الأيديولوجيات الدينية والشيوعية بين الجانبين.

ورفضت الحكومة الإيرانية الجديدة الدخول في صداقة مع النظام الشيوعي الروسي، فقد مثّل نجاح الثورة الإيرانية في الوصول إلى السلطة نموذجاً ملهماً للكثير من حركات "الإسلام السياسي" في الشرق الأوسط، الأمر الذي جعل منها قوة إقليميةً ثالثةً على المستوى الإقليمي، وقد أدت الحكومة الإيرانية دوراً داعمًا للحركات الدينية المناهضة للشيوعية حول العالم، ما خلق تحديات جديدة في

مواجهة السياسة الخارجية السوفيتية بجانب الولايات المتحدة التي دعمت "الإسلام السياسي" في مواجهة موسكو، وقد تجلّى هذا في الدعم السوفيتي للموقف العراقي في الحرب العراقية الإيرانية 1980-1988م، فمع اندلاع الحرب الإيرانية العراقية عام 1980م ساند الغرب والاتحاد السوفيتي الموقف العراقي، إلا أن حالة الحرب لم تلحق ضرراً كبيراً بالاقتصاد الإيراني، بل إنها خلقت حالة من انعدام الثقة بين الإيرانيين تجاه العالم الغربي، الأمر الذي عبّر عنه شعار "لا الشرق ولا الغرب" الذي رفعه الخميني كأساسٍ لسياسة إيران الخارجية، لكن العلاقات بين الاتحاد السوفيتي وإيران لم تكن سلسلةً على الإطلاق خلال الحرب العراقية الإيرانية (Kamran Nayeri and Alireza Nasab, 1979).

هنا تجدر الإشارة إلى أن قيام العراق بمهاجمة إيران في سبتمبر 1980م قد خلق معضلةً سياسيةً بالنسبةً للاتحاد السوفيتي، فقد أوقفت موسكو شحنات الأسلحة إلى إيران والعراق، وحثّت الجانبين للعودة إلى وضعٍ مستقرٍ، وكان السوفييت قد رحبوا في البداية بثورة الخميني كتوجه معادٍ للغرب وقدم لها الدعم، لكن خلال شتاء 1981م، وعندما بدأت القوات الثورية الإيرانية بتحقيق انتصارات ضد العراق، استأنفت موسكو بيع السلاح للعراق، وهو ما ردت عليه طهران بقمع الحزب الشيوعي الإيراني، وتقييد الأنشطة السوفيتية، إلى أن انتهت الحرب العراقية في يوليو 1988م.

ج) العلاقات الروسية الإيرانية بعد الحرب الباردة

لقد أدى سقوط الاتحاد السوفيتي إلى إنهاء الحرب الباردة، فيما اعتبر بدوره تدشيناً لنهاية مرحلة بكاملها في العلاقات الدولية، وهي المرحلة التي غاب عنها دور الأيديولوجيا المؤثر في شكل النسق العالمي خلال هذه الحقبة، وهو ما أسفر عن بعض السياسات التي يغلب عليها الطابع البراغماتي من جانب النخب الحاكمة في روسيا خلال هذه المرحلة.

فيما عاد تأثير العامل الأيديولوجي على العلاقات بين موسكو وطهران عقب اندلاع الثورة الإيرانية عام 1979م، لكن نظراً لعدد من المتغيرات التي شهدتها النسق العالمي، والذي يتمثل في حرص الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على بعث القوة الروسية من جديد، فضلاً عن محاولة ضمان التوازن الإقليمي في منطقتي الشرق الأوسط وبحر قزوين في مواجهة النفوذ الأمريكي المهيمن على النسق العالمي، فقد اتجه الجانبان الروسي والإيراني لتبني نهج أكثر برجماتية في علاقاتهما.

ثانياً: عمليات صنع القرار في النظامين الروسي والإيراني

لا تتفصل "عملية صنع القرار" (James Robinson & Richard Snyder, 1996: 437)، عن البيئة المحيطة بها؛ إذ تُعد مدخلاً بارزاً لفهم طبيعة النظم السياسية في جميع دول العالم بصفة عامة، ودول العالم الثالث بصفة خاصة، كما هو الحال في روسيا وإيران؛ ذلك أن تحليل هذه العملية التي تتسم بالديناميكية يوضح مدى عمق الممارسة الديمقراطية التي تتشدها الأنظمة الحاكمة، وكذلك درجة تطورها، وتوجهات النخبة الحاكمة بها، وتأثير ذلك على مرونة عملية صنع القرار، وصولاً إلى معرفة اتجاهات مخرجات هذه العملية وتأثيرها على مصالح الدولة داخلياً وخارجياً فيما يعد الهدف الأسمى للسياسة الخارجية لكافة دول العالم، وهو ما يشير إليه "ديفيد إيستون" (Sergey Sergreevich Shirin, 2014).

حيث إن القرارات هي مخرجات النظام السياسي بمختلف أشكاله، وتتجه هذه القرارات في مسار التوزيع السلطوي للقيم في المجتمع، سواءً كانت هذه القيم مادية أو معنوية، داخلية أو خارجية (نهران: د.ت).

إلا أن هذه العملية تختلف - بحسب السياق العام للبيئة الداخلية والخارجية - بالنسبة لكل منها؛ ذلك أنها تتطوي على عملية الاختيار بين عدد من البدائل المطروحة أمام دوائر صنع القرار؛ ومن ثم فإنها تعني مجموعة القواعد والأساليب التي يستعملها المشاركون في هياكل اتخاذ القرار لتفصيل اختيار معين أو اختيارات معينة لحل مشكلة معينة (الكنغارنة، 17).

كما تجدر الإشارة إلى أن عملية صنع القرار السياسي بشكل عام (داخلياً وخارجياً) ترتبط بشدة مع طبيعة النظام السياسي للدولة؛ ذلك أن درجة ممارسة الديمقراطية داخل النظام تؤثر في عملية اتخاذ القرار، لاسيما من حيث الجهة التي تصنع القرار، ومدى مشاركة أكثر من طرف في هذه العملية، والمراحل التي تمر بها صناعة القرار، ففي النظم الديمقراطية تخضع هذه العملية لإجراءات ومشاورات ومناوشات طويلة مع جهات عديدة، ويلزم لتنفيذها موافقة أكثر من جهة، وهذه الإجراءات تؤدي إلى تأخير اتخاذ القرار وتنفيذه؛ مما يفقد القرار فاعليته (مقلد، 1980: 151).

بجانب ذلك فإن عملية صنع القرار تتأثر بالجانب الاقتصادي للنظام السياسي بمختلف أبعاده، حيث تتمتع الدولة بنظام اقتصادي قوي، وتمتلك ثروات طبيعية وطاقات إنتاجية ضخمة نسبياً، تكون لديها حرية أكبر عند اختيارها البدائل المطروحة أمامها، كما أن قدرتها الاقتصادية تساعد على تحقيق أهدافها التي تسعى إليها من وراء هذه القرارات، ويجب أن نذكر أن وجود هذه الموارد الاقتصادية

للدولة لا يكفي أحياناً لنجاح سياستها الخارجية، بل يجب أن يتوافر شرط آخر، وهو قدرة النظام على استثمار هذه الموارد والإمكانيات وتوظيفها بشكل صحيح لخدمة السياسة الخارجية للدولة؛ مما يعني أن الأدوات الاقتصادية تعمل بفاعلية على دعم السياسات الخارجية التي تتبناها النظم السياسية من خلال استغلال هذه الأدوات للتأثير في محيطها الخارجي (عوض، 2018).

وفي حالة الدول الضعيفة اقتصادياً فإن حريتها في اختيار البدائل التي تتلاءم مع مصلحتها القومية تكون محدودة ومقيدة، ولهذا فإنه لا تتمتع بحرية كبيرة واستقلالية في قراراتها الخارجية؛ وذلك بسبب حاجتها الاقتصادية للأطراف الأخرى التي قد تتدخل في بعض المواقف للمشاركة في صنع قرارات هذه الدولة، وتحديد البدائل الواجب اختيارها (عزة، 2013: 11).

كما تتحدد ديناميات عملية صنع القرار وحدوده من خلال الدساتير بما يشمل الأجهزة المشاركة في عملية صنع القرار بشكل عام، وقرارات السياسة الخارجية بوجه خاص؛ فربما يخول الدستور صنع القرار لأجهزة متعددة، أو يركزها في جهة رئيسية كما هو الحال في معظم الدول النامية، حيث يستعين صانع القرار بعدد من المستشارين، إلا أنه في غالبية الأحوال تتم عملية صنع قرارات السياسة الخارجية داخل هيكل محددة تتكون من مجموعة من الأفراد، وتتخذ هذه الهياكل واحداً من الأشكال الخمسة الآتية:

- 1) **مجموعة القائد المسيطر:** وفيها يأخذ القائد الدور القيادي في عملية صنع القرار، على أن يظل دور غيره من الأعضاء دون وزن لمواقفهم.
- 2) **مجموعة القائد المستقل:** وفيه يحصل الأعضاء على استقلالية نسبية، وهو ما يرجع إلى انتمائهم إلى مراكز مستقلة عن السلطة، مثل: رئيس البرلمان، أو رؤساء الأحزاب السياسية.
- 3) **مجموعة القائد المفوض:** وفي هذه الحالة يكون هناك مجموعة مفوضة من جهات مختلفة ينتمون إليها، ويتحدثون باسمها، شرط ألا يمكنهم تغيير مواقفهم إلا بعد الرجوع إلى الجهات التي يمثلونها، لكن الملاحظ على هذا النمط من مجموعات صنع القرار أنها تتميز ببطء شديد.
- 4) **المجموعة المستقلة:** وفيها تكون السلطة موزعة بشكل متكافئ نسبياً، حيث لا يتعدى دور القائد حدود رئاسته للجلسات، وتوضيح وجهات النظر المختلفة بين الأعضاء في المجموعة.
- 5) **مجموعة المفوضين:** هنا تقوم عملية صنع القرار من خلال مساومات بين أعضاء المجموعة الذين يمثلون جهات مختلفة؛ ومن ثم فإن التفاعل داخل هذه المجموعات يتسم بقدر كبير من

البطء والتدرج، حيث يرجع كل مفوض إلى الهيئة التي يمثلها للمشورة، ويعود ليتداول بشأن ما تم التوصل إليه، وتتجلى ملامح هذه المجموعات في كافة أشكال النظم السياسية بغض النظر عن مدى اقترابها أو ابتعادها عن الممارسة الديمقراطية شكلاً ومضموناً، وهو ما ينطبق بالضرورة على اثنين من النظم السياسية المتصلة بمنطقة الشرق الأوسط بحكم المكانة الجيوستراتيجية لكلٍ منهما، أو حتى درجة عمق مصلحة ارتباطاتهم بهذه المنطقة، مثل النظام السياسي الإيراني ونظيره الروسي، وقد انعكست عملية صنع القرار السياسي في روسيا وإيران على مجمل السياسات الخارجية لكليهما، ولم يبتعد الأمر في كلتا الحالتين؛ فرغم تعدد المؤسسات الفاعلة في عملية صنع القرار إلا أن سيطرة جهة واحدة على كافة ديناميات هذه العملية ومخرجاتها النهائية تعد سمة مشتركة فيما بينهما.

ففي الحالة الإيرانية يحتل المرشد الأعلى مكانة أكثر تميزاً على قمة الهرم السياسي الإيراني؛ مما يجعله صاحب الكلمة الأخيرة في كافة القرارات السياسية داخلياً أو خارجياً، ولا يختلف الأمر كثيراً عن الحالة الروسية، سواء خلال المرحلة السوفيتية حيث سيطرة الحزب الشيوعي على عملية صنع القرار، أو حالياً حيث سيطرة الرئيس (بوتين) على الشكل النهائي، وتوجهات القرارات الصادرة عن هذه العملية.

ثالثاً: الأيديولوجية والسياسية في النظامين الروسي والإيراني

أ) الأيديولوجية والسياسة الروسية.

تشكلت الأمة الروسية الموحدة في الفترة من القرن التاسع إلى القرن الحادي عشر، وقد اعتمدت الدولة الروسية المذهب الأرثوذكسي من الديانة المسيحية بوصفه دين الدولة، وعلى هذا الأساس تشكل الهيكل الاجتماعي للدولة الروسية القديمة على أساس مدونة قوانين عرفت باسم روسكايا برافدا Russkaya Pravda، وخلال الفترة الواقعة بين القرنين 16 و 18 تشكلت في روسيا دولة متعددة القوميات مركزها موسكو (الأمم المتحدة، 1994: 4).

وقد مرت هذه الدولة بالكثير من التناقضات التي أسهمت في تشكيل الواقع الاجتماعي حتى شهدت روسيا في بداية القرن العشرين عصراً للنهضة الاجتماعية والثورية الهامة، حيث كانت البروليتارية الروسية القوة الأساسية لهذه النهضة، والتي تمثلت بسلسلة من الإضرابات والمظاهرات

نتيجة المشكلات التي وصل إليها المجتمع الروسي إلى أن انطلقت الثورة الروسية (الشمري، 2015: 342 & اوسكارزريت، 2016).

وهي الثورة التي أثرت بدورها في كافة أنحاء أوروبا، بل إنها ساهمت في إعادة صياغة النسق العالمي خلال القرن العشرين، وقد أسهمت هذه الثورة بالكثير من عوامل القوة التي أضعفتها على روسيا، خلال العقود التالية والتي يقف في مقدمتها، بجانب العامل الاقتصادي والعسكري، العامل الأيديولوجي، رغم أن هناك من يرى أن الأوضاع المجتمعية في روسيا الكثير من المشاكل التي تؤثر على استقرار الدول الداخلي، وتنعكس على استراتيجيتها العليا، وإدارتها للأزمات الإقليمية والدولية (قيطان، 133).

إلا أن دور الأيديولوجية قد ظلت حاضرة بقوة في المشهد الروسي على طوال التاريخ الروسي الحديث، وهو ما يمكن الإشارة إليه من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول

الأيديولوجيا والسياسة الروسية خلال الحقبة السوفيتية

بدأت الحقبة السوفيتية مع تشكل الاتحاد السوفيتي في أعقاب الثورة الروسية التي انطلقت عام 1917م ضد أسرة رومانوف الحاكمة (دكار، 1983: 143).
حيث تأسس اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية كدولة دستورية شيوعية، وقد انطلقت الأيديولوجيا السوفيتية من الماركسية وفقاً لرؤية لينين؛ حيث يرى (جوزيف ستالين) أن اللينينية - كما يقدمها فلاديمير لينين - إنما هي ماركسية عصر الاستعمار الثورة البروليتارية، كما يرى أنها نظرية وتكتيك الثورة البروليتارية بوجه عام.

وبعكس النظرية الديمقراطية فإن النظرية الشيوعية محددة المعالم، حيث يقسم كارل ماركس فيلسوف الشيوعية في العصر الحديث المجتمع إلى معسكرين كبيرين متنازعين إلى طبقتين كبيرتين تواجهان بعضهما بشكل مباشر، هما (البرجوازية) و(البروليتارية)، كما أن هناك عدداً محدوداً من الكتابات التي كونت قاعدة التفسيرات النظرية والعملية، ولطالما عملت هذه الشيوعية اللينينية كأداة لتبرير سياسات تحققت في إطار المصلحة الوطنية للاتحاد السوفيتي، أو أداة للدعاية في الداخل والخارج، كما أنها أثرت على تصور القادة السوفييت للعالم، واستجاباتهم لقضاياها، وتعود هذه الرؤية

نسبياً إلى تباطؤ القادة السوفييت في استثمار عداء العالم الثالث للإمبريالية من أجل تحقيق مكاسب سياسية؛ ذلك أنهم يرون أن دول العالم الثالث إما أن تكون مع الثورة العمالية أو ضدها، ولا يمكن أن يكون هناك موقف وسط بين هاتين الحالتين (ميلنو، 2019: 10).

وقد انعكس ذلك على الثقافة السياسية الروسية تجاه العالم الخارجي التي تأثرت بكون الروس قد عاشوا على مدى أكثر من 70 عامًا في ظل الحكم الشيوعي الذي فرض حصارًا محكمًا على المجتمع الروسي؛ فأصبح الشك والتردد تجاه كل ما هو قادم من العالم الخارجي سمة غالبًا على الروس، ولكن مع تفكك الاتحاد السوفيتي والانفتاح الحادث على العالم الخارجي وبخاصة الغرب والولايات المتحدة الأمريكية بدأ هذا الاتجاه يتعدل (محسن، 2015).

المطلب الثاني

تأثير الأيديولوجية الماركسية في السياسة الخارجية السوفيتية

لقد أدت الأيديولوجية دورًا كبيرًا في صياغة بنية الفكر الاستراتيجي للاتحاد السوفيتي لتحديد التعامل - ليس فقط مع المعسكر الرأسمالي فحسب - بل مع بقية دول العالم أيضًا، وإلى الحد الذي انقسم فيه العالم بين: دول تدين للأيديولوجية الماركسية، وأخرى تذهب بولائها إلى الفكر (الرأسمالي- الليبرالي)؛ إذ صورت الماركسية صراعها مع القوى الرأسمالية على أنه صراع بين قوى الخير والشر، بين قوى مستغلة وأخرى مستغلة، وأن المجتمع الدولي ما هو إلا مجتمع طبقي تحكمه أقلية من الدول الغنية، إلى جانب أكثرية الدول الفقيرة المستغلة، وعلى هذا تعد المناطق التي تكون فيها القوى من الفئة الأولى، أي: الدول الاستعمارية والإمبريالية هي مناطق صراع وحتمية، هذا الصراع سيقود إلى انتصار القوى الاشتراكية الشيوعية (عبد القادر، 2014: 310).

كما أن الحقائق المعروفة أن الفكر الاستراتيجي في الحقبة السوفيتية قد تمت صياغته على ضوء الآراء الحزبية للنظرية الماركسية، وإسهامات ماركس ولينين، وخبرة الحروب السابقة في الحربين العالميتين (الأولى والثانية)، أي: أنه كان فكرًا استراتيجيًا واقعيًا (أسامة، 2000: 247).

المطلب الثالث

الأيديولوجيا والسياسة الروسية في عهد الرئيس بوتين.

بعد سقوط الاتحاد السوفيتي تراجع دور الأيديولوجية في السياسة الروسية، حيث بدأت النخبة الحاكمة الجديدة في توليد أفكارها بنفسها، والتي تمثل أهمها في الهجوم الدائم على الغرب الذي كان سبباً في سقوط الاتحاد السوفيتي، وفي هذه المرحلة أصبحت السياسة الروسية أكثر تحرراً من قيود الأيديولوجية؛ فبدأت السياسة الروسية في عهد (بوتين) بقطع علاقاتها بالماضي الشيوعي وركائز الحرب الباردة التي كان من أهمها: الاعتماد على الأيديولوجية الماركسية اللينينية، وكذلك اختلفت القيادة السياسية الروسية عن سابقتها في كونها أكثر ديناميكية وبرجماتية، أي: تعمل على بناء خط استراتيجي يشمل تحقيق آليات السوق، والتأكيد على الدور المركزي للدولة، والحفاظ على وحدة التراب الروسي وعدم التفريط فيه.

لكن بعد سقوط الاتحاد السوفيتي واتباع سياسة الانفتاح نحو الغرب والعالم الخارجي بدأ هذا الاتجاه يتعدل كثيراً عند الشعب الروسي، وهذا ما نلاحظه من خلال الاجتياح على سلع الغرب، وعلى السياسة من وإلى روسيا؛ إذ بلغت عام 1994م 6.7 مليار دولار (رحمون، 2017: 40).

كما تنظر البوتنية الجديدة إلى العالم باعتباره يمر بمرحلة انتقالية؛ إذ لا يمكن عده أحاديًا ولا تعدديًا على النحو المتعارف عليه تاريخيًا، وفي هذا السياق المتحول - ووفقاً للبوتنية - فإن مهمة روسيا تتمثل في نقل خطوطها الدفاعية من الحدود الروسية المباشرة إلى مناطق أبعد لدرء الأخطار عن الداخل الروسي سواءً عبر الدفاع عن أنظمة مصنفة كحليف مثل النظام السوري، أو عبر تصعيد الأزمات داخل الدول والتكتلات الأخرى المنافسة كما حصل في خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وصعود اليمين إثر زيادة موجات اللاجئين وما شكله ذلك من احتمالات تبديد الإلهام الأوروبي، وإضعاف الحلف الأطلسي الذي يعد بمثابة العدو الأساسي لروسيا، ووفقاً لذلك فإن سوريا تعد بمثابة حائط صد متقدم، وورقة لايتزاز الغرب، وأداة مقايضة للاعتراف بالمصالح الروسية ما بعد السوفياتية، ومجرد جولة رابعة بعد الحروب الثلاث في الشيشان وجورجيا وأوكرانيا.

ب) الأيديولوجية والسياسة الإيرانية

تؤدي الأيديولوجيا دورًا بارزًا في التأثير على صانعي القرار الإيراني بشكل عام، وهو ما يرتبط بدروه بالثقافة السياسية لدى النخبة الحاكمة، وكذا الرأي العام وتفاعله مع مخرجات عملية صنع القرار الصادرة عن هذه النخبة بشكل عام؛ فالثقافة السياسية المستمدة من الأيديولوجيا الشيعية بما تذخر به من رموز ودلالات تمثل وعاءً لتعبئة الجماهير، سواء كان ضد السلطة المستبدة مثلما حدث وقت قيام الثورة الإيرانية عام 1979م، أو التعبئة لتدعيم الحكم داخليًا وخارجيًا بعد قيام الثورة، حيث يرى البعض أن الإسلام الشيعي يقدم نظرة أيديولوجية للتاريخ تعطي شرعية للحركة المعارضة، حيث يمتلك رمزية المعارضة والاحتجاج (الشرقاوي: 209).

كما لا يغيب دور الأيديولوجيا على السياسات الخارجية الإيرانية التي تنطلق من التزامات دينية ينص عليها الدستور الإيراني استنادًا لفهم خاص للمذهب الشيعي تجاه بعض ركائز الفكر الاستراتيجي الإيراني، مثل: مبدأ "تصدير الثورة" ومن قبله نظرية "الولي الفقيه"، حيث دفعت الثورة الإيرانية الفكر الإسلامي الشيعي من منظور "آية الله الخميني"، وتم الإعلان عن "الجمهورية الإسلامية الإيرانية" في إيران، ومنذ ذلك الوقت يعد المذهب الشيعي هو المذهب الرسمي لإيران منذ العهد الصفوي 1501، كما تعد الثقافة الشيعية السياسية من أهم النقاط المؤثرة في عملية صنع القرار الإيراني (روضان، 2016: 53).

وبالنظر إلى التركيبة القومية للمجتمع والخريطة الإثنية للمجتمع الإيراني نجد أنه يتسم بوجود درجة كبيرة من التعدد القومي والإثني والديني، أي: أنها تتكون من عدة قوميات، وكذلك جماعات دينية، وهذه القوميات والجماعات الدينية تشكل المجتمع الإيراني، حيث تدور في مجملها حول القومية الفارسية التي تتبع من جمعي بين غالبية الشعب الإيراني (Vahid Rashidvash, 2013: 219).

وقد تأثرت القومية الفارسية تأثرًا اجتماعيًا وسياسيًا كبيرًا بالمجتمع الإيراني، فضلًا عن نسبتها الكبيرة في مجموع السكان؛ إذ تشكل تقريبًا نصف عدد السكان في إيران، وهذا ما يزيد من ثقلها الاجتماعي والسياسي في المجتمع الإيراني، ويبرز التأثير الاجتماعي والسياسي الكبير للقومية الفارسية من خلال اعتماد اللغة الفارسية لغة رسمية للبلاد.

رابعاً: دوائر العلاقات الروسية الإيرانية

أ) بداية الشراكة الروسية الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط

لقد أدت روسيا دورًا كبيرًا في منطقة الشرق الأوسط متمثلة في الاتحاد السوفيتي قبل انهياره، وعلى مدار سنوات كثيرة ظلت هي الحليفة الأوفى لعدد كبير من دول الشرق الأوسط، إلى أن أفل نجمها بعد تفكيك الاتحاد السوفيتي، الأمر الذي جعل روسيا تتوارى بعيدًا عن الأنظار لفترة من الزمن، كانت ترمم ما تبقى منها وتستعيد قوتها وجاهزيتها، وكانت في انتظار اللحظة المناسبة التي تعود من خلالها إلى مكانتها السابقة في الشرق الأوسط، وعادت روسيا إلى المنطقة من البوابة السورية؛ وذلك في أعقاب الفراغ الذي أحدثه الانسحاب العسكري الأميركي من العراق في أواخر العام 2011م، وجاء هذا التدخل بمثابة استغلال للفرصة التي أتاحتها الولايات المتحدة بعد أن نكست إدارة أوباما بكل الالتزامات الاستراتيجية التي قطعتها الإدارات الأميركية السابقة للأصدقاء والحلفاء في المنطقة.

وقد تحوّلت روسيا خلال عام واحد من تدخلها الجوي إلى جانب نظام الرئيس (بشار الأسد) إلى أبرز قوة مؤثرة في مسار الحرب في سوريا، ويبدو أن طموحات (موسكو) لن تقتصر على المسرح السوري، بل يبدو بوضوح أنها تتطلع إلى إيجاد الفرصة السانحة لتوسيع تدخلها ليشمل العراق، يضاف إلى ذلك أن إقامة قاعدة جوية رئيسية في (حميم) قرب (اللانقية)، وتوسيع القاعدة البحرية في (طرطوس)، وتحويلها إلى قاعدة دائمة للأسطول الروسي سيجعلها قوة رئيسية في شرق المتوسط، وقد جاءت القوات الجوية الروسية إلى سوريا في أيلول عام 2015م بدعوة من النظام السوري؛ وذلك بعد مجموعة من الانكفاءات التي تعرضت لها قوات النظام والقوى الداعمة لها، والتي شكلت تهديدًا حقيقيًا للمنطقة الساحلية ولحكم الرئيس الأسد، وقد نجحت القوات الجوية الروسية بالتعاون مع الجيش السوري وإيران وحلفائهم على الأرض من قلب المعادلة في عددٍ من المناطق السورية، وهي تسعى الآن بعد سقوط وقف إطلاق النار الذي توصلت إليه مع الأميركيين إلى تغيير المعادلة الاستراتيجية (Lavrov in an interview, 2016).

وعلى خط مواز علقت إيران بلسان مستشار المرشد علي خامنئي (علي أكبر ولايتي) على الموقف الأميركي بأن تدخل الولايات المتحدة عسكريًا في سوريا سيشكل "عملية انتحارية"، وسينتج عنه الهزيمة الأميركية الثالثة بعد أفغانستان والعراق (Iran Daily published by the official).

ولا يمكن عد تأييد إيران للتدخل العسكري في سوريا والتغيير الذي أحدثه التدخل العسكري الروسي في سوريا عملية عابرة في مسار الأزمة السورية، بل لقد شكّل تبدلاً في الواقع الجيوسياسي لمنطقة الشرق الأوسط وشرقي المتوسط، ويبدو بوضوح أنّ القاعدتين العسكريتين الروسييتين في اللاذقية وطرطوس باقيتان لسنين عديدة مقبلة، وسيكون بإمكان روسيا إطلاق دوريات جوية وبحرية لمتابعة السفن الأميركية في المتوسط، كما سيكون باستطاعة بطاريات الصواريخ S400 المتطورة أن تضرب أي هدف تختاره فوق تركيا وسوريا والعراق وشمال الأردن وإسرائيل وقبرص، كما سيُشكّل هذا الوجود تهديدًا لحلف شمال الأطلسي من خلال خاصرته الجنوبية، وستفرض هذه المعادلة الجيوسياسية على دول المنطقة اعتماد سلوكية سياسية تقضي بنسج علاقات حميمة مع روسيا لسنوات مقبلة إذا لم تعتمد الإدارة الأميركية الجديدة (بعد إدارة أوباما) إلى احتواء هذا التمدد جيواستراتيجي الروسي المتنامي. وبالطبع سيقود هذا التطور الجديد - في رأي بعض الخبراء الأميركيين - إلى تشكيل محور عسكري (روسي-إيراني)، يهدّد التوازن في كامل منطقة الشرق الأوسط، كما يجعل إمكانية احتواء النفوذ الروسي مهمة شبه مستحيلة، ولا بد من الاعتراف أنّ التعاون العسكري بين (طهران) و(موسكو) يتطور بسرعة؛ وذلك ضمن فكرة جامعة بينهما تتركز على ضرورة احتواء النفوذ الأميركي في المنطقة؛ وذلك من أجل خدمة المصالح الاستراتيجية الروسية في المنافسة الجارية مع أميركا، ومن أجل تحقيق طموحات إيران في أن يكون لها دور أساسي من حدود أفغانستان إلى الشاطئ الشرقي للبحر المتوسط (Vali Nasr, 2020).

ب) دائرة آسيا الوسطى وبحر قزوين

1. من الناحية الاقتصادية يعد بحر قزوين من المناطق الأساسية المنتجة لمصادر الطاقة في العالم، حيث تقدّر الاحتياطات الاستراتيجية في هذه المنطقة بحوالي (33) مليار برميل يتم استخراج ما بين (3) و(5) مليون برميل منها يوميًا. أمّا الاحتياطات الاستراتيجية للغاز الطبيعي في قزوين فتقدّر بحوالي 232 تريليون متر مكعب. وعلى الرغم من أنه لا يمكن مقارنة هذه الأرقام مع أرقام الاحتياطات الموجودة في الخليج الفارسي إلا أنها تعد أساسية، خصوصًا وأنّ الدول المستوردة غالبًا ما تسعى إلى تنويع مصادر وارداتها.

(The Economic and Geo Strategic Importance of the Caspian Sea, 2020).

وتعد مسألة الاحتياطيات في بحر قزوين من المواضيع المهمة والشائكة في الوقت ذاته، فالنقاوت الكبير بين التقديرات التي ظهرت بداية تسعينيات القرن المنصرم أثارت العديد من التساؤلات؛ إذ إنه في العام 1996م قدرت وكالة الطاقة الأميركية الاحتياطيات الاستراتيجية في بحر قزوين بحوالي 200 مليار برميل، أي: أقل بقليل من احتياطيات المملكة العربية السعودية التي تقدر بحوالي 265 مليار برميل، هذه الأرقام تعادل ما نسبته 16% من احتياطيات النفط العالمية، لكن حتى التقديرات هذه سرعان ما تراجع لتبدأ الأرقام الحقيقية للاحتياطيات بالظهور، مظهرة أن بحر قزوين لا يشكل سوى 3% من احتياطيات النفط العالمي. من هنا يبدو جلياً أن الهدف من المبالغة في أرقام هذه التقديرات، كان سياسياً، فالولايات المتحدة سعت إلى إيصال رسالة مفادها أنها قادرة على الاستغناء عن النفط العربي، مقابل مصادر أخرى أهمها قزوين (جليلي، 2001: 214-215).

2. التنافس الروسي في منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين، تبدو روسيا في مقدمة الدول المؤثرة في واقع هذه المنطقة، فمنذ تفكك الاتحاد السوفياتي فقدت روسيا هيمنتها التاريخية على بحر قزوين، وذلك بعد أن أصبحت هذه الدول - التي كانت حتى أمس القريب جزءاً من الاتحاد السوفياتي - وجزء من النظام الإقليمي لبحر قزوين؛ ومن ثم فإن هذا الصراع يتجاوز موضوع مصادر الطاقة ليصل إلى طرح مسألة التوازن السياسي في منطقة تعرف أزمت مزمنة، من هنا كانت السياسة الروسية في تعاملها مع الواقع المستجد تتغير لتتكيف مع النفوذ المتنامي للقوى الإقليمية والدولية، وبالتحديد مع واشنطن وبكين (Gregory Hall, 2009: 113-137).

فآسيا الوسطى والقوقاز كانتا على الدوام في صلب الاهتمامات الروسية، فمن جهة هي حيوية للأمن الروسي حيث تعد السياسة الروسية الدفاع عن أمن هذه المناطق هو خط الدفاع الأول عن روسيا، ومن جهة أخرى تسعى روسيا لتعزيز نفوذها في هذه الدول للعمل على خلق المناخات المناسبة للتوسع اقتصادياً فيها؛ لهذه الأسباب - وبالإضافة إلى المعطيات التاريخية - فإن روسيا تعتبر أن لديها مسؤوليات كبيرة لتعزيز الأمن في هذه المنطقة، ونتيجة للأزمات الاقتصادية التي كانت تمر بها البلاد، بالإضافة إلى السياسة القريبة من الغرب التي انتهجها الرئيس الأسبق (بوريس يلتسن) لم يكن لموسكو سياسة واضحة تجاه بحر قزوين، ولكن التدخّل الغربي في البلقان، والحرب في الشيشان، بدأتاً تُشعران روسيا أنها محاصرة؛ مما أدى إلى بروز تحولات في السياسة الخارجية الروسية.

وقد أعد توقيع اتفاقية خط أنابيب «باكو - جيهان» هزيمة كبيرة لموسكو، وهذا ما ذهب إليه (أندريه أورنوف) رئيس مجموعة العمل حول قزوين، وبحسب رأيه «فإن هناك قوى خارجية تعمل على إضعاف موقع روسيا في بحر قزوين، عبر دق إسفين بين موسكو والدول المشاطئة للبحر». ومع وصول فلاديمير (بوتين) إلى سدة الرئاسة في روسيا في العام 2000م، حدثت مراجعة للسياسة الروسية تجاه قزوين عبّر عنها بوتين نفسه في كلمة ألقاها في اجتماع مجلس الأمن الروسي لمناقشة الوضع في بحر قزوين قال فيها: «إنّ علينا الفهم أنّ اهتمام شركائنا في الدول الأخرى (تركيا، بريطانيا والولايات المتحدة) في بحر قزوين ليس مصادفة، وهذا لأننا غير فاعلين... هذه منافسة، وعلينا أن نكون منافسين (Saivetz: 2000).

3. دائرة النسق الدولي، أدى تفكك الاتحاد السوفيتي إلى زوال المنظومة السياسيّة التي كانت قائمة منذ نهاية الحرب العالميّة الثانية، وهو ما ألقى بتداعيات كبيرة على تركيبة النظام العالمي الذي أصبح نظاماً أحادي القطب، بزعامة الولايات المتحدة. ولعلّ الأثر المباشر الذي خلفه كان بروز كيانات سياسيّة جديدة على الساحة الدوليّة، كانت حتّى الأمس القريب جزءاً من الاتحاد السوفياتي من القوقاز إلى أوروبا الشرقيّة وصولاً إلى المنطقة المعروفة باسم آسيا الوسطى. وهي تعتبر منطقة مغلقة جغرافياً لا تُطل على أي بحر وتضمّ خمس دول هي تركمنستان، كازاخستان، طاجكستان، قيرغستان، وأوزبكستان. تحدّها من الشمال روسيا، من الشرق الصين، من الجنوب أفغانستان، من الجنوب الغربي إيران، ومن الغرب بحر قزوين (Rajan Menon: 2007).

الخاتمة والنتائج والرؤية التقويمية للعلاقات الروسية الإيرانية

تدفع الأزمات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، والمصلحة المشتركة الروسية-الإيرانية إلى إضعاف النفوذ الأميركي، وزيادة التعاون بين كل من موسكو وطهران، وتطوير هذا التعاون للتحوّل إلى شراكة حقيقية تتعدّى إطار العمليات العسكرية المشتركة في سوريا، وتبقى سوريا في المدى المنظور نقطة محورية في شراكتها العسكرية؛ وذلك على الرغم من تعارض مصالحهما في المدى البعيد، وخصوصاً عندما يحين الوقت لتقرير ميزان القوى النهائي في سوريا، أو في حال حصول تدخّل عسكري أميركي مباشر ضد النظام السوري، مع كل ما سيحدثه ذلك من ضغوط على الطرفين، لكن يبقى من المشكوك فيه أن تتوسّع الشراكة الراهنة إلى حلف استراتيجي بين إيران وروسيا، يغطّي

كامل منطقة الشرق الأوسط. سيكون البديل لقيام حلف استراتيجي، إقامة علاقات استراتيجية لمواجهة الأحداث والتطورات الطارئة في بقعة جغرافية محددة.

ويبدو من مجمل السياسات والمواقف الإيرانية أنّ طهران ترغب في الحفاظ على "وحدانية قرارها الاستراتيجي"، ولكن هذا الحرص الإيراني لا يمنع من حصول تعاون وتنسيق في العلاقات الاستراتيجية (الإيرانية-الروسية)، ولا تختلف طبيعة العلاقات التي تقيمها إيران مع الدول الإقليمية ومع القوى الدولية عن طبيعة العلاقات القائمة مع روسيا، وستحاول إيران توظيف هذه العلاقات مع روسيا من أجل بناء منظوماتها العسكرية، وخدمة سياساتها الإقليمية، وحماية مصالحها الدولية، وتدرك إيران أهمية موقع روسيا في مجلس الأمن وحققها في نقض مشاريع القرارات، كوسيلة يمكنها من خلالها الاحتماء من فرض عقوبات دولية جديدة ضدها، كما يمكن لروسيا تأمين قدر كبير من الحماية لإيران في حال وقوع خلافات بينها وبين الدول الغربية حول تنفيذ الاتفاق النووي.

ويتساءل المحللون الإيرانيون إذا كانت الشراكة في سوريا ستتحول إلى شراكة طويلة الأمد في ظل وجود علاقات قوية بين روسيا وإسرائيل، والتي تشهر طهران بعنائها لها، وتتفاوض روسيا مع السعودية حول مستقبل النظام في سوريا، والتي تعدها طهران الخصم الإقليمي الأساسي، ولا يغيب عن بال المسؤولين الإيرانيين إثارة بعض الهواجس حول طموحات روسيا في سوريا على المدى البعيد، والتي قد تتعارض مع الرؤية الإيرانية المستقبلية لجعل سوريا جبهة جديدة ضد إسرائيل. وتخامر (طهران) شكوك حول صدقية (موسكو) في دعم بقاء الرئيس الأسد في السلطة، وإمكانية أن تقاوض (موسكو) حكم الأسد لقاء تهاجمات تجريها مع الدول الغربية من أجل حل المسائل العالقة مثل أوكرانيا، والدرع الصاروخية.

لكن تبقى الشكوك الإيرانية مسلطة على إمكانية حدوث تقارب روسي مع الدول الغربية على حسابها من دون أي أساس أو دليل على إمكانية حدوث تطور كهذا في المستقبل المنظور. لا يمكن ربط الخصومة الحاصلة بين موسكو والغرب في أوكرانيا أو في مجموعة مسائل خلافية أخرى، بل يأتي موقف بوتين تجاه الغرب نتيجة معاناة طويلة من طريقة تعامل الغرب مع روسيا منذ انتهاء الحرب الباردة إلى العام 2015م، إن برودة العلاقات الروسية-الغربية هي باقية، ولا يمكن إصلاحها إلا بمبادرة غربية تقضي بإجراء تعديلات عميقة في سياسة الغرب الخارجية تجاه روسيا. ولا أمل في الأفق القريب بحدوث ذلك.

وعلى الرغم من تعميق الشراكة في سوريا، وخصوصًا في ظل العمليات المشتركة الأخيرة الجارية في حلب، فإنّ الطرفين يعتقدان بأنّ توسيع هذه الشراكة لتشمل مجمل العلاقات بينهما هو بحاجة لعناية وإجراء تغاهمات حول مجموعة من المسائل المعقدة، كتنسوية الخلافات في بحر قزوين، وتجارة الأسلحة وسياسة الطاقة، والتوجهات السياسية المستقبلية، والتي يمكن أن تؤثر على علاقات ونفوذ روسيا مع الدول الأخرى.

وتدرك إيران حاجة روسيا (كدولة عظمى) لقدر واسع من حرية المناورة للحفاظ على مصالحها الاقتصادية وجيو-استراتيجية على المستوى الدولي، وخصوصًا مع الدول المهمة في الشرق الأوسط. وإيران نفسها بحاجة للنأي بنفسها عن كل خلافات روسيا مع الغرب، وهذا ما دعا إليه رئيس المجلس (علي لاريجاني) لاتخاذ إيران موقفًا محايدًا تجاه خلافات روسيا مع الغرب منذ وقوع الأزمة الأوكرانية وضم شبه جزيرة القرم.

وقد أظهر الطرفان (الروسي والإيراني) في أثناء نشوب الأزمة التي نشأت بين (موسكو وأنقرة) بعد إسقاط طائرة أف - 16 تركية لطائرة "سوخوي" روسية تفهمًا عميقًا لحاجة كل منهما للاحتفاظ بهامش كبير من الحرية في علاقاته مع تركيا. فاعتبر الرئيس (روحاني) بأنّ التصرف التركي على مستوى عالٍ من الخطورة، وطالب بحل المسألة بالسرعة اللازمة، ولكنه أبقى على تعاملات (إيران) مع (تركيا) كأكبر شريك اقتصادي، تشكّل عقود شراء الأسلحة الروسية من قبل إيران العنصر الأساسي في التبادلات الاقتصادية بين البلدين. وسيكون لدى روسيا بعض الهواجس جراء هذه العقود، مع الأخذ بعين الاعتبار مدى تأثير هذه العقود على علاقات روسيا مع إسرائيل ومع بعض الدول العربية الرئيسية، وإمكانية استعمال هذه الأسلحة خارج حدود إيران، وتوريدها لجماعات موالية لإيران في دول أخرى. وبرز في هذا السياق مشكلة من نوع آخر تتلخّص في أنّ إيران لا تريد أن تستورد فقط السلاح بل التكنولوجيا الخاصة بهذا السلاح، وسيثير هذا الأمر العديد من الهواجس لدى موسكو.

ومن المتوقع أن يستمر تطوير الشراكة (الروسية-الإيرانية)، وأنّ تتوسّع لتشمل مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والصناعية، وفي مجال الطاقة النووية، ولكن ستبقى هناك فوارق كبيرة في تعاطيهما مع التطورات جيواستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط، وخصوصًا في منطقة الخليج.

قائمة المراجع

• المراجع العربية

- (1) أحمد عارف الكفارنة، العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، مجلة دراسات دولية، العدد42، جامعة بغداد، العراق.
- (2) أدور دكار، ثورة البلاشفة 1917-1923م، ترجمة: سمير شمخي، بيروت، لبنان، 1983م.
- (3) إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، الكويت: جامعة الكويت، 1980م.
- (4) الأمم المتحدة، الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، وثيقة أساسية تشكل جزءاً من تقارير الدول الأطراف، الاتحاد الروسي، 26 سبتمبر 1994م.
- (5) إياد طارق العلواني، سياسة الاتحاد السوفيتي 1956-1964م، السليمانية، العراق: دار سردم للنشر، 2016م.
- (6) باسم راشد، المصالح المتقاربة: دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي، دراسة منشورة، مكتبة الإسكندرية: وحدة الدراسات المستقبلية بمكتبة الإسكندرية، سلسلة أوراق، 2013م.
- (7) باكينام الشرقاوي، التغير السياسي في إيران ما بين المتغيرات والقضايا، دراسة منشورة، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات والبحوث.
- (8) جمال علي زهران، الإطار النظري لصنع القرار السياسي رؤية استراتيجية لصنع القرار التنموي في مصر.
- (9) جون ميلنو، الماركسية والحزب، مركز الدراسات الاشتراكية، 2019م.
- (10) سعد الحمداني، العلاقات الروسية الإيرانية 2003-2010م، مجلة السياسة الدولية، العدد (21)، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق، 2012م.
- (11) سعد شاكور شلبي، الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال إدارة الرئيس باراك أوباما، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013م.
- (12) عبد العزيز محمد أسامة، السياسة الدفاعية الروسية في بداية القرن الحادي والعشرين، مجلة السياسة الدولية، العدد (1429)، 2000م.

13) فريدة روضان، دور الوحدة القرارية في عملية صنع السياسة الخارجية دراسة حالة: الوحدة القرارية في مفاوضات الملف النووي الإيراني خلال فترة رئاسة حسن روحاني 2013 - 2015م، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة أمحمد بوقرة . بومرداس، الجزائر، 2016م.

14) محمد رضا جليلي، تيري كيلر، "جيوسياسية آسيا الوسطى"، دار الاستقلال للثقافة والعلوم القانونية، بيروت، لبنان، 2001م.

15) محمد فهمي عبد القادر، المدخل لدراسة الاستراتيجية السوفيتية، بغداد، العراق، 2014م.

16) مساعد نادية جاسم كاظم الشمري، الثورة الروسية 1905-1907م، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، العدد (3)، مجلد (3)، جامعة بابل، العراق، 2015م.

17) هند رحمون، السياسة الخارجية الروسية في عهد بوتين: إعادة إحياء الدور العالمي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2017م.

• الرسائل الجامعية

18) آلاس محمد محسن، دور القائد السياسي في صنع السياسة الخارجية الروسية (الرئيس فلاديمير بوتين نموذجًا)، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة دمشق، الجمهورية العربية السورية، 2015م.

19) بوعيسى عزة، إشكالية العلاقة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية: دراسة حالة الجزائر 1999م، رسالة ماجستير، (جامعة المسيلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2013م).

• الجرائد

(1) إبراهيم عوض، الاقتصاد في السياسة الدولية، جريدة الشروق، 2018/6/2م.

(2) ديمتري يفستافيف، التقارب الروسي الإيراني، جريدة الحياة اللندنية، 2016/8/24م.

• المراجع الأجنبية

- 1) Brenda Shaffer، The formation of Azerbaijani collective identity in Iran، Nationalities Papers، (Vol. 28، No. 3، 2000).
- 2) Defense Intelligence Report، Tribes and Ethnic Groups in Western Iran، November 1980.

- 3) Gregory Hall & Tiara Grant" ،_Russia· China· and the Energy-Security Politics of the Caspian Sea Region after the Cold War ،"Mediterranean Quarterly· Vol 20 No 2· 2009.
- 4) James Robinson & Richard Snyder: Decision Making in International politics· In: Herbert Kelman (ed) International Behavior· (Holt) Rinehart and Winston· New York· 1966).
- 5) Kamran Nayeri and Alireza Nasab· The Rise and Fall of the 1979 Iranian Revolution: Its Lessons for Today· Published Paper· on;
- 6) Lavrov in an interview with Russian state TV on Sunday October 9· 2016 www.uaposition.com/middle-east-monitor/russia-says-us-actions-threatens-its-national-security
- 7) Lionid Gebianski· The Soviet Union and the Establishment in the Eastern Europe· 1944-1954: A Documentary Collection Institute of Slavic Studies· (Washington DC: Stanford University: Russian Academy of Science· 2006).
- 8) Rajan Menon· Introduction: Central Asia in the Twenty-First Century· "In Central Asia: Views From Washington· Moscow & Beijing· M.E. Sharpe· New York· 2007.
- 9) Soviet and Chinese Communist Strategy and Tactics in North Africa· the Middle East· and South Asia· Special National Intelligence Estimate· Number 10-2-65· Submitted by the Director of Central Intelligence· 15/7/1965.
- 10) Vahid Rashidvash · Iranian People: Iranian Ethnic Groups· In International Journal of Humanities and Social Science· (Research Institute for Progression of Knowledge Vol. 3 No. 15; August 2013).
- 11) Vali Nasr· "A Russian-Iranian Axis"· New York Times· September 16· 2016

• المواقع الإلكترونية

- 1) أحمد يوسف قيطان، روسيا الاتحادية القوة الصاعدة: مقومات القوة ونقاط الضعف، دراسة منشورة على الرابط: <https://dergipark.org.tr/download/article-file/355603>
- 2) عبد القادر نعناع، أطر العلاقات الإيرانية الروسية وأثرها في الأمن القومي العربي، ورقة منشورة، مركز مستقبل الشرق للدراسات والبحوث، متاحة على الرابط الإلكتروني:
[http:// falsharq.com /أطر-العلاقات-الإيرانية-الروسية-وأثره-2/](http://falsharq.com/أطر-العلاقات-الإيرانية-الروسية-وأثره-2/)
- 3) www.asc-centralasia.edu.pk "The Economic and Geo Strategic Importance of the Caspian Sea"، Accessed on 23/3/202
- 4) www.nytimes.com/2016/09/17/opinion/a-russian-iranian-axis.html_
- 5) https://www.nodo50.org/cubasigloXXI/congreso06/conf3_nayeri.pdf
<http://hadaracenter.com/pdfs/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%BA%D9%8A%D9%8A%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A.pdf>
- 6) Iran Daily published by the official
<https://www.cnsnews.com/news/article/patrick-goodenough/iran-any-us-attack-against-assad-regime-will-be-suicidal>